

كو<sup>٧</sup> ماري عيراق  
داد كاي بالآي نيتتياحي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١٦/اتحادية/اعلام/٢٠١٧

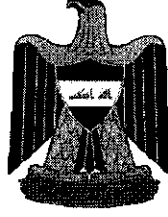
تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٧/١١/٢٠١٧ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين واكم طه محمد واكم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس و حسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعيان : ١. ( س . ش . ع ) و ٢. ( س . ي . م )  
وكيلهما المحامي ( م . م . ر ) .

المدعى عليه : رئيس مجلس النواب / اضافة لوظيفته – وكيله الموظفان الحقوقي بدرجة مدير ( س . ط . ي ) والمستشار القانوني المساعد ( ه . م . س ) .

#### الادعاء :

ادعى وكيل المدعيين ( س . ش . ع ) و ( س . ي . م ) بأنه في عام ٢٠٠٥ تم اجراء استفتاء الشعب العراقي على دستور جمهورية العراق وقد اكتسب الدستور المذكور شكلته الكاملة في تنظيم العلاقة بين السلطات والشعب كعقد ملزم ، حيث نص في المادة (٤٨) منه (( تتكون السلطة التشريعية الاتحادية في مجلس النواب ومجلس الاتحاد )) . أي أن السلطة التشريعية اليوم غير مكتملة دستورياً ، لوجود جزء من نص المادة المنوه عنها آنفاً مفقوداً ، والذي هو مجلس الاتحاد ، ولم يتم تشكيله منذ عام (٢٠٠٥) ، لأكثر من اثنا عشر عام على التصويت على الدستور حيث نصت المادة (٦٥) من الدستور (( يتم انشاء مجلس تشريعي يدعى ب (مجلس الاتحاد) يضم ممثلين عن الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم وينظم تكوينه وشروط العضوية واختصاصاته وكل ما يتعلق به بقانون يسن بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب )) وحيث أن مجلس النواب قد مارس مهامه ولدورته الثالثة وهو مقبلاً على الدورة الرابعة ولم يف بعقده بموجب الدستور باستكمال بناء المؤسسة التشريعية وفق ما حدده الدستور مما يؤثر سلباً على ادارة الحكم في الدولة الاتحادية ونظامها الاتحادي لا مركزي والتي سببت فجوة تشريعية وطلب وكيل المدعيين دعوة المدعى عليه/اضافة لوظيفته وإلزامه بتطبيق نص المادتين (٦٥ و٤٨) من دستور جمهورية العراق . وتم تبليغ المدعى عليه بالدعوى فأجاب وكيله عليها بلانحتها



كو<sup>٧</sup> ماري عيراق  
داد كاي بالآي نيتتياحي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

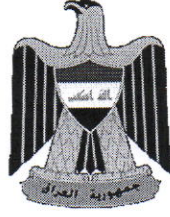
العدد: ١١٦/اتحادية/اعلام/٢٠١٧

المؤرخة (٢٠١٧/١١/١٤) يأن وكيل المدعيين يطلب إلزام موكلهما بتطبيق أحكام المادتين (٦٥ و٤٨) من الدستور دون أن يلاحظ بأن الدستور قد رسم (آلية تشريع القوانين) وفق أحكام المادة (٦٠) منه مبيناً فيها بأن مشروعات القوانين تقدم من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومقترحات القوانين تقدم من عشرة من أعضاء مجلس النواب ، لذلك تخرج هذه الدعوى عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها في المادة (٩٣) من الدستور مما يستوجب ردها . فطلبنا رد الدعوى للأسباب المذكورة اعلاه . وبعد تسجيل الدعوى لدى المحكمة الاتحادية العليا وفقاً للفقرة (ثالثاً) من المادة (١) من نظامها الداخلي رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ واستكمال الاجراءات المطلوبة في الفقرة (ثانياً) من المادة (٢) من النظام المنوه عنه آنفاً تم تعيين يوم ٢٠١٧/١١/٢٧ موعداً للنظر في الدعوى وفيه تشكلت المحكمة فحضر المحامي ( ح . ج ) وكيلاً عن المدعي ( س . ش . ع ) ولم يحضر المدعي ( س . ي . م ) رغم تبليغ وكيله وفقاً للقانون وانتظاره الى الساعة (١٠،٤٥) صباحاً وحضر وكيل المدعي عليه رئيس مجلس النواب اضافة لوظيفته ، ويوشر بالمرافعة حضوراً و علناً ، كرر وكيل المدعي الاول ما ورد في عريضة الدعوى وأضاف بأنه يحصر دعواه بالزام المدعي عليه رئيس مجلس النواب بتطبيق المادتين (٦٥ و٤٨) من الدستور المتعلقةتين بأنشاء مجلس الاتحاد ويطلب موكله قيام مجلس النواب بتشريع قانون مجلس قانون مجلس الاتحاد في الدورة الحالية ، اجاب وكيل المدعي عليه بأنهما يكرران ما ورد في لائحتهما الجوابية المؤرخة (٢٠١٧/١١/١٤) ويطلبان رد الدعوى من جهة الاختصاص حيث أن المحكمة الاتحادية العليا لا تملك إلزام المدعي عليه بتشريع القانون مع العلم بأن رئاسة الجمهورية قد أعدت مشروع قانون مجلس الاتحاد في (٢٠١٤/٩/١٤) وتم قراءته ، قراءة ثانية في مجلس النواب في الجلسة المرقمة (١٥) المنعقدة بتاريخ (٢٠١٧/٨/١٩) وهو مهياً للتصويت. كلف وكيل المدعي الاول بأثبات اختصاص المحكمة الاتحادية العليا بإلزام مجلس النواب بأصدار تشريع معين ، فأجاب بأنه لا علم له بذلك ، كرر كل من الطرفين أقواله السابقة وحيث لم يبق ما يقال افهم ختام المرافعة وافهم القرار علناً .

قرار الحكم :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد بأن المدعيين قد طعنا بعدم قيام المدعي عليه بتشريع (( قانون مجلس الاتحاد )) مخالفاً بذلك أحكام المادتين (٦٥ و٤٨) من

كو<sup>٧</sup>مارى عيراق  
داد كاي بالآي ئيتيحادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١٦/اتحادية/اعلام/٢٠١٧

الدستور وطلبا إلزامه إضافة لوظيفته بتطبيق أحكام المادتين المذكورتين وقد أجاب وكيلا المدعى عليه ( رئيس مجلس النواب ) إضافة لوظيفته بأن البت في هذه الدعوى يخرج عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها في المادة (٩٣) من الدستور وطلبا رد الدعوى من جهة الاختصاص . وتجد المحكمة الاتحادية العليا بأن طلب المدعين بإلزام المدعى عليه رئيس مجلس النواب إضافة لوظيفته بتطبيق أحكام المادتين (٦٥ و٤٨) من الدستور بتشريع (( قانون مجلس الاتحاد )) لا يجد له سند من الدستور فيما يخص اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المحددة في المادة (٩٣) من الدستور ولأن ذلك يتعلق بأمر تنظيمية تخص رئيس مجلس النواب إضافة لوظيفته لتعارض الطلب مع أحكام المادة (٤٧) من الدستور التي تخص الفصل بين السلطات فيما يتعلق بأختصاصها ومهامها وبناء على ما تقدم قررت المحكمة الاتحادية العليا رد الدعوى لعدم الاختصاص وتحميل المدعين أتعاب محاماة لوكلي المدعى عليه إضافة لوظيفته مبلغاً مقداره مائة الف دينار ، وتوزع بينهم وفق القانون وصدور الحكم باتاً إستناداً لأحكام المادة (٩٤) من الدستور والمادة (٥/ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وبالاتفاق وأفهم علناً في ٢٧/١١/٢٠١٧ .

الرئيس  
مدحت المحمود

العضو  
فاروق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
اكرم طه محمد

العضو  
اكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبندی

العضو  
عبود صالح التميمي

العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو  
حسين عباس ابو التمن